الثقل الجيو سياسي لمضيق هرمز وتداعيات اغلاقه على الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية

الدكتور يوسف محمد نوفل الايميل: Yousefnofal@hpu.edu.sy

جامعة الحواش الخاصة – كلية الحقوق – قسم القانون العام

المستخلص

يمثل مضيق هرمز شرياناً جيوإستراتيجياً وحيوياً لتدفقات الطاقة والتجارة العالمية، حيث يرتبط أمنه الملاحي مباشرة باستقرار النظام الجيواقتصادي الدولي. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الثقل الجيوسياسي للمضيق واستشراف تداعيات تعطيل الملاحة فيه في ظل التوترات الإقليمية الراهنة. ولتفكيك السلوك الإيراني تجاه هذا الممر المائي، وظفت الدراسة أدوات المدرسة الواقعية (مفاهيم القوة وتوازن المصالح) اعتماداً على المنهج الوصفي وتحليل النظم.

وتوصلت الدراسة إلى أن طهران تستخدم التهديد بالمناورات العسكرية كورقة ضغط تفاوضية لردع العقوبات الدولية، وأن أي إغلاق للمضيق سيؤدي إلى قفزة حادة في أسعار الطاقة، وارتفاع قياسي في تكاليف التأمين البحري وسلاسل الإمداد، مما يهدد الأمن الاقتصادي العالمي. وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تطوير إطار قانوني واستراتيجية أمنية تعاونية لضمان حرية الملاحة وتحييد المضائق عن النزاعات، بالتوازي مع الاستثمار في أنابيب طاقة ومسارات نقل بديلة.

الكلمات المفتاحية: مضيق هرمز، الثقل الجيوسياسي، الاقتصاد العالمي، الشرق الأوسط، العلاقات الدولية.

The Geopolitical Weight of the Strait of Hormuz and the Ramifications of Its Closure on the Global Economy and International Relations

Dr. Youssef Mohammad Nofal- Mail: Yousefnofal@hpu.edu.sy

Al Hawash Private University-Faculty of Law

Abstract

The Strait of Hormuz represents a geostrategic and vital artery for global energy and trade flows, as its maritime security is directly linked to the stability of the international geo-economic system. This study seeks to analyze the geopolitical weight of the strait and foresee the repercussions of disrupting navigation within it in light of current regional tensions. To dismantle the Iranian behavior toward this waterway, the study employs the tools of the realist school (concepts of power and the balance of interests), relying on the descriptive approach and systems analysis.

. The study concluded that Tehran uses the threat of military maneuvers as a negotiating leverage to deter international sanctions, and that any closure of the strait would lead to a sharp spike in energy prices and a record rise in maritime insurance costs and supply chain expenses, thereby threatening global economic security. Based on these findings, the study recommends the necessity of developing a legal framework and a cooperative security strategy to ensure the freedom of navigation and to neutralize straits from conflicts, in parallel with investing in alternative energy pipelines and transportation routes.transport

Keywords: Strait of Hormuz, Geopolitical weight, Global economy, Middle East, International relations.

أولاً– مقدمة البحث:

يُعد مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم، نظراً لدوره المحوري في نقل النفط والغاز الطبيعي المسال، مما يجعله ركيزة أساسية لاستقرار أسواق الطاقة والتجارة الدولية. غير أن هذا الموقع الحيوي حوّله في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة بالشرق الأوسط، إلى بؤرة صراع بين القوى الإقليمية والدولية، حيث تسعى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى ضمان حرية الملاحة فيه، بينما تستخدمه إيران كورقة ضغط استراتيجية لمواجهة العقوبات وتعزيز موقفها التفاوضي[1]. ولا يقتصر هذا التنافس على المناورات السياسية، بل يتجلى في تهديدات متكررة بإغلاق المضيق أو تعطيل الملاحة، وهو ما يشكل خطراً حقيقياً على سلاسل الإمداد العالمية، إذ يتسبب في اضطرابات حادة بالأسواق المالية، وارتفاعات غير مسبوقة في أسعار النفط والشحن، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي[2]. وهكذا، أصبح مضيق هرمز محوراً أساسياً في معادلة الأمن الجيوسياسي والاقتصادي، حيث تتشابك فيه المصالح المتضاربة والرهانات الدولية.

ثانياً– مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول الطريقة التي تستخدم بها إيران مضيق هرمز كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، خاصة مع زيادة التوترات في المنطقة بعد أحداث 2026. إن إغلاق مضيق هرمز سيؤدي إلى نتائج كارثية، لأن هذا الإغلاق سيهز الثقة في الممرات المائية وسيدفع الدول إلى تغيير تحالفاتها الدولية. إذ إن أي توقف، ولو جزئي، لحركة الملاحة في هذا الممر المائي سيؤدي إلى صدمة مزدوجة في العرض والطلب العالمي، مما يترتب عليه اضطرابات عميقة في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وتغيير مسارات التجارة العالمية وبالتالي تهديد الاستقرار الاقتصادي الدولي ، الأمر الذي يكشف مدى اعتماد العالم على هذا الممر ومدى جاهزية البدائل المتاحة.

[1] - عطية، عبد العاطي محمد، (2020)، أمن الخليج العربي وتداعيات التوترات الإقليمية على حركة الملاحة الدولية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد 46، العدد 178، جامعة الكويت، الكويت ، ص 33.

[2] - الشمري، فهد بن فهد، (2021)، السياسة الإيرانية وأمن الملاحة في الخليج العربي: دراسة في الجيوبوليتيك البحري، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، ص:89.

وبناءً على ذلك، تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو حجم الثقل الجيو سياسي لمضيق هرمز في العلاقات الدولية وماهي أبعاد إغلاقه على هيكل الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية؟"

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الاسئلة الفرعية نبرزها بالآتي:

1- ماهي طبيعة الثقل الجيوسياسي الذي يلعبه مضيق هرمز في خضم التعقيدات الأمنية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط؟

2- كيف يؤثر إغلاق مضيق هرمز على العلاقات الدولية ومراكز القوى، وسلاسل الإمداد العالمية، وماهوا حجم هذا التأثير؟

3- ما هي البدائل الاستراتيجية المتاحة للدول المعتمدة على المضيق لتجاوز الأزمة، وما تأثيرها على الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية؟

4- ماهي السيناريوهات المحتملة لأزمة مضيق هرمز، وما هو مدى تأثيرها على إعادة رسم خارطة الطاقة العالمية، وتوجيه مسار العلاقات الاقتصادية الدولية؟

ثالثاً- أهمية البحث:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، ليس فقط لحيوية موضوعها المتمثل في تحليل التداعيات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لإغلاق مضيق هرمز، بل لأنها تسهم في فهم المخاطر التي تهدد الأمن الاقتصادي الدولي، وتكشف مدى هشاشة النظام الاقتصادي العالمي أمام الأزمات السياسية، وتساهم في تقديم رؤية استشرافية لتغير موازين القوى. ولا تقصر مقاربة هذا الإغلاق على البعد العسكري ، بل تتعداه لتصبح ضرورة ملحة لفهم هيكل العلاقات الدولية، وإدراك اعتماد الاقتصاد العالمي على المضائق الاستراتيجية، ، و ذلك تمهياً لرصد التحول نحو "جغرافيا سياسية للطاقة"، والتي ستعيد رسم خريطة التحالفات بين الدول.

رابعاً- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث التداعيات الاقتصادية المباشرة لإغلاق مضيق هرمز، مع بيان تأثيراتها على العلاقات الاقتصادية الدولية ومستوى وشكل التغيرات الهيكلية في النظام العالمي، كما تسعى لتقديم رؤية

تحليلية واضحة تضع صانع القرار أمام الأهمية الاستراتيجية والسياسية لهذا الممر المائي. وتنطلق أهداف البحث من النقاط الرئيسية الآتية:

1- توضيح الأهمية القصوى لمضيق هرمز في استقرار إمدادات الطاقة العالمية.

2- رصد آثار إغلاق مضيق هرمز على أسعار الطاقة، وحركة سلاسل التوريد، والتبادل التجاري والعلاقات بين الدول.

3- تتبع التغيرات المحتملة في التحالفات الاقتصادية وردود فعل الدول الكبرى، سواء المنتجة أو المستوردة.

4- تقييم البدائل اللوجستية والاقتصادية المتاحة ومعرفة قدرتها الحقيقية على احتواء الأزمة.

خامساً- منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على ثلاث منهجيات متكاملة، فالمنهج الوصفي التحليلي يشكل الإطار العام لرصد وتوضيح تأثيرات إغلاق مضيق هرمز، ومشاهدة انعكاساته المباشرة على الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، وفي إطار هذا المنهج، يُطبَّق دراسة الحالة على أزمة الإغلاق نفسها، لتحديد حجم الأثر الحقيقي على إمدادات الطاقة وأسعار النفط، وسرعة الشحن البحري، وتكاليف التأمين، وتضخم الأسعار العالمية. وإذ تدرك الدراسة أن هذه التأثيرات لا تحدث في فراغ، فإنها تستكمل بمنهج تحليل النظم، لفهم شبكة التفاعلات المعقدة بين الدول المنتجة والمستهلكة، وتحليل تداعيات توقف هذا الشريان على التوازن الدولي وموازين القوى الاقتصادية.

سادساً – الدراسات السابقة:

تُعد قراءة الدراسات السابقة خطوة حاسمة في إعداد الإطار النظري لأي بحث أكاديمي، إذ تتيح لنا فهم ما أنجز في المجال، وتحديد الثغرات المعرفية التي لا تزال بحاجة إلى معالجة. وانطلاقاً من هذا الأهمية، يعرض بحثنا الحالي أبرز الدراسات ذات الصلة، مستخلصاً منها الدروس التي تسهم في تطوير رؤية أكثر دقة وعمقاً تحليلياً.

1- الدراسات باللغة العربية:

- **دراسة (القاسمي، 2024)، بعنوان الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز في خضم التوترات الأمنية في الشرق الأوسط.**

تُلخص هذه الدراسة الدور المحوري لمضيق هرمز في الاقتصاد والسياسة، مؤكدةً أن أي توقف لحركة السفن سيحدث تأثيراً كبيراً في الأسواق العالمية المعتمدة على الطاقة. ومن هذا المنطلق، تدعو الدراسة إلى تضافر الجهود الدولية لتجنيب الممرات المائية الحيوية صراعات السياسة، وذلك صوناً لاستقرار التجارة العالمية واستدامتها.

- **دراسة (الكرخي، 2022) بعنوان : لأبعاد الاستراتيجية للتأثير الدولي لمضيق هرمز: دراسة مستقبلية.**

سعت هذه الدراسة إلى تقييم أهمية مضيق هرمز جغرافياً وقانونياً واقتصادياً، واستشراف تداعيات إغلاقه. وخلصت إلى أن الردع المتبادل يستبعد الإغلاق التام، لكن التهديد به يمنح إيران نفوذاً قوياً، وأوصت بضرورة أن تلجأ دول الخليج إلى تنويع طرق تصدير الطاقة عبر أنابيب برية لتفادي أزمة الاختناق البحري.

- **دراسة (الشريف، 2023) بعنوان : الأهمية الجيوسياسية للمضائق البحرية الاستراتيجية وأثرها على ميزان القوى الدولي: مضيق هرمز كنموذج.**

خلصت الدراسة إلى أن مضيق هرمز عقدة سيادية تتداخل فيها مصالح آسيا وأوروبا مع النفوذين الأمريكي والإيراني، مما يستدعي تعاوناً دولياً وحوكمة ملاحية وفق قانون البحار لتجنب النزاعات.

- **دراسة (الدهش، 2025) بعنوان: مضيق هرمز كأداة ضغط جيوسياسي وتداعياته على أمن الطاقة العالمي.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الممرات البحرية مثل مضيق هرمز، كأوراق ضغط سياسية وعسكرية، وخلصت إلى أن إغلاف الممرات البحرية أو تقييها سوف يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى التضخم العالمي وتكاليف النقل، وأوصت بضرورة بناء استراتيجيات دولية للطوارئ ومخزونات طاقة لاستيعاب صدمات الإمدادات.

2- الدراسات الاجنبية :

- **دراسة (VanceKK 2026) بعنوان: اغلاق مضيق هرمز على العالم: الأثر الجيوسياسي والاقتصادي للطاقات وتحالفات الدول.**

قيّمت الدراسة آثار إغلاق مضيق هرمز على التجارة والطاقة، وخلصت إلى أن إغلاقه سيُحدث ركوداً تضخمياً بالدول المستوردة، وأوصت بتسريع الاستثمار في ممرات بديلة وتعزيز الردع البحري.

- **دراسة (Henderson 2026) بعنوان : أمن الطاقة والصراع الجيوسياسي: مضيق هرمز في التوترات الإقليمية.**

بحثت الدراسة في تأثير إغلاق مضيق هرمز على أمن الطاقة والعلاقات الدولية، وخلصت إلى أن الخطر الحقيقي لا يكمُن في الإغلاق الفعلي بقدر ما في التهديدات الأمنية التي تعصف بحركة الناقلات، وترفع تكاليف التأمين، وتُربك العلاقات الاقتصادية بين الدول. وانطلاقاً من هذه النتيجة، أوصت الدراسة الجهات البحرية بالاستثمار في تتبع الأقمار الصناعية وتقنيات الذكاء الاصطناعي كآليات رقابية فاعلة لرصد المخاطر في الممرات المائية.

سابعاً- خطة البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مطلبين ، وكل مطلب إلى فرعين ، وذلك وفق العناوين الرئيسية **التالية:**

المطلب الأول- الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمضيق هرمز في النظام الدولي.

أولاً – التأثير الجيوسياسي لمضيق هرمز على التجارة الدولية.

ثانياً- أهمية مضيق هرمز في الصراع الجيوسياسي والاقتصادي الدولي.

المطلب الثاني- أبعاد تعطل الملاحة في مضيق هرمز إقليمياً وعالمياً.

أولاً- الصراع على مضيق هرمز وتداعيات إغلاقه.

ثانياً -أمن الملاحة في مضيق هرمز من منظور الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية.

النتائج والتوصيات

المطلب الأول

الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمضيق هرمز في النظام الدولي

يعتبر مضيق هرمز ممرّاً مكملاً بالغ الأهمية و شريانًا مائيًا لا غنى عنه للعالم، فهو القناة الأساسية التي تمر عبرها شحنات النفط والغاز من الخليج إلى الأسواق العالمية، مما يجعله عنصراً حاسماً في أمن الملاحة البحرية واستقرار الاقتصاد العالمي وتوجيه مسار العلاقات الدولية .

أولاً- التأثير الجيوسياسي لمضيق هرمز على التجارة الدولية:

يتحكم مضيق هرمز بموقع جغرافي ضيق في عبور ناقلات النفط والتجارة العالمية ، وهذا الموقع المتميز تترجمه الدول المطلة عليه إلى نفوذ سياسي واقتصادي قوي، مما يجعله أداة ضغط استراتيجية قادرة على توجيه مسار التجارة الدولية وإعادة تشكيل التحالفات والعلاقات الدولية.

1- الموقع الجغرافي والاستراتيجي لمضيق هرمز:

يحتوي المضيق على مسارين رئيسيين للملاحة: أحدهما لعبور السفن التي تدخل الخليج العربي، والثاني لخروجها منه، وبين هذين المسارين توجد منطقة مائية تعمل كعازل ومحمية[3]. من وجهة نظري، يظهر هذا التقسيم البحري الدقيق التصميم الهندسي الحساس للمضيق، حيث يمكن لأي حادثة بحرية أو مناورة عسكرية أن تؤثر مباشرة على حركة الملاحة الدولية، ويضم المضيق جزرًا صغيرة مأهولة بالسكان وأخرى غير مأهولة، مثل: لارك، هرمز، قشم، أبو موسى، وغيرها، وتواجه الملاحة في المضيق بعض الصعوبات مثل العواصف المدّية، والتيارات البحرية القوية، إضافة إلى تأثير الغبار الناتج عن حركة الملاحة، مما يحد من مدى الرؤية[4].

ومن المعروف أن المضيق له بعد جيوبوليتيكي مزدوج، فهو ممر طبيعي لا يمكن تجاهله بالنسبة لصادرات النفط من الخليج، ويشكل منطقة تصادم بين قوى إقليمية ودولية متنافسة، مما يعطيه أهمية تذهب بعيدًا عن حدوده الجغرافية، ليصبح من الأماكن الحيوية في الاقتصاد والسياسة على مستوى العالم[5].

---

[3] - الشمري، فهد بن فهد، (2021)، السياسة الإيرانية وأمن الملاحة في الخليج العربي: دراسة في الجيوبوليتيك البحري، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، ص:89.

[4] -المرجع نفسه، ص:187.

[5] - زهران.، جمال، (2018)، الجيوبوليتكا واقتصاديات الصراع في الشرق الأوسط.، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص :114.

2- المكانة الاقتصادية والاستراتيجية لمضيق هرمز:

يتمتع الخليج العربي ومضيق هرمز بأهمية اقتصادية واستراتيجية كبرى، إذ يضمّان نحو 60% من احتياطي النفط و40% من الغاز الطبيعي عالمياً، وتُغطي دول الخليج وحدها 30% من الاستهلاك العالمي للنفط، وتُعزز هذه الأهمية مياه الخليج الضحلة (متوسط 50 متراً) التي تُسهّل عمليات الحفر وتُخفّض التكاليف، فهو الممر الحيوي الوحيد الذي يربط الخليج ببحر عمان والمحيط الهندي، وهو بوابة تدفق النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، ونقطة دخول للواردات، ومعبر رئيسي لصادرات الدول صاحبة الاحتياطيات الضخمة نحو آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. [6]، ولايقتصر دور مضيق هرمز على كونه ممراً تجارياً عابراً، بل هو العصب المالي والاقتصادي للمنطقة، إذ يمر عبره أكثر من 40% من النفط العالمي بنحو 200–300 ناقلة يومياً، إضافة إلى السلع الأساسية لدول الخليج. ولهذا، يُصبح اقتصاد هذه الدول – ومنها السعودية والإمارات والكويت وقطر والعراق – شبه مرهون باستقرار الملاحة فيه، فكما أن تجارة اللؤلؤ والصيد شكلتا تاريخياً دعامة محلية لبعض دول الخليج، فإن النفط هو اليوم الوقود الحقيقي للناتج القومي . وإدراكاً لهذه الهشاشة، سارعت بعض الدول إلى بناء ممرات بديلة كخط أنابيب أبوظبي–الفجيرة للتحوط من المخاطر السياسية[7].

أما بالنسبة لإيران ، فإنها تنظر إلى مضيق هرمز على أنه ورقة تفوق استراتيجية ، هذه الورقة هي التي تعطي إيران نفوذاً سياسياً وعسكرياً في مواجهة الولايات المتحدة، حيث تفرض سيطرتها على الساحل الشمالي للمضيق، وتملك وجوداً عسكرياً في جزر أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، الأمر الذي يكسبها القدرة على شل حركة الملاحة البحرية بالكامل إذا أرادت إغلاق الممر، خاصةً لأن مسار المضيق يجعل تعطيله أمراً بسيطاً للغاية.

وعلى الصعيد العالمي، تُعد أهمية المضيق بالغة، إذ يعبر من خلاله يومياً ما بين(20) إلى (25) مليون برميل من النفط، ويعادل هذا الحجم نحو خمس الاستهلاك العالمي من الطاقة وربع تجارة النفط المنقولة

[6] - زهران، جمال، المرجع السابق ، ص:118-121.
[7] - جون، ألكسندر، (.2024) ، جغرافيا الطاقة العالمية وأمن الممرات المائية: حالة مضيق هرمز والخليج العربي، الطبعة الرابعة، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، ص.: 112-115.

بحراً، مما يجعل حماية استقرار هذا الممر ضرورة لا غنى عنها لاستقرار الاقتصاد العالمي والدول الصناعية الكبرى[8].

وإلى جانب النفط، يلعب الغاز الطبيعي المسال دوراً مهماً جداً في حركة الطاقة عبر مضيق هرمز، حيث يمر عبره حوالي (20%) من تجارة الغاز المسال في العالم. و يمثل هذا الممر مصدراً مالياً هاماً للدول الكبرى المنتجة مثل قطر والإمارات، أما معظم هذه الشحنات فتتجه نحو الأسواق الآسيوية الكبيرة مثل الصين والهند و اليابان وكوريا الجنوبية. وهذه الدول تعتمد بشكل كامل تقريباً على هذه الواردات لتشغيل مصانعها ولدعم اقتصاداتها [9].

وبناء على ذلك ، فإن أي إغلاق لمضيق هرمز سيُحدث آثاراً اقتصادية وجيوسياسية واسعة، مما يكشف الترابط العميق بين أمنه واستقرار الاقتصاد الدولي، لذا أصبحت سلامته مسألة حيوية، خصوصاً للدول الصناعية الكبرى التي تعتبره ممراً بحرياً وحيداً لا غنى عنه.

وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا المضيق يلعب دوراً محورياً في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة، حيث يربط القوى الإقليمية والعالمية، مما يجعله محور اهتمام واشنطن وبكين والاتحاد الأوروبي ودول الخليج، كما يُحوِّل التحكم فيه الدول المطلة عليه إلى أدوات نفوذ قوية، إذ يصبح أداة ضغط اقتصادية مؤثرة في الصراعات الإقليمية والدولية.

3- الإطار القانوني لمضيق هرمز:

يخضع مضيق هرمز لقانون البحار الدولي، وتحديداً اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982، التي تصنفه كممر دولي يربط أعالي البحار. ويُدار الملاحة فيه بتنظيم قانوني تشترك فيه إيران وسلطنة عمان، دون سيادة كاملة لأي منهما، وفقاً للقوانين الدولية[10]، إذ تنص المادة 34 من اتفاقية قانون البحار 1982 على أن تنظيم المرور في المضائق الدولية لا يلغي سيادة الدول المشاطئة، مع إقرار حق "المرور العابر" لجميع السفن والطائرات دون إذن مسبق أو تعليق. ورغم ذلك، يواجه تطبيق هذا الحق في مضيق هرمز صعوبات

[8] - جون، ألكسندر المرجع السابق، ص: 118.

[9] - المرجع نفسه، ص : 119.

[10]- الكتيبي ، ابتسام ، (2026) ، مضيق هرمز في الاستراتيجية الإيرانية: مِنْ ممرٍّ للطاقة إلى أداةٍ لإنتاج عدم اليقين.، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص : 22.

بسبب مواقف الدول المطلة، حيث تلتزم عُمان –التي صادقت على الاتفاقية– بقواعد المرور العابر[11]. وبالنسبة لإيران التي تمتلك الشاطئ الشمالي للمضيق، فقد وقعت على اتفاقية عام 1982 لكنها لم تقرها رسمياً، وتطالب طهران أحياناً السفن الحربية بأخذ إذن مسبق قبل العبور، بينما ترفض الدول الغربية كأمريكا هذا الشرط وتعتبر العبور حقاً مكفولاً بلا إذن، مما يخلق أزمات متكررة، وفي المقابل، تتيح الاتفاقية للدول المشاطئة وضع ضوابط للأمن والبيئة والصيد دون تعطيل حركة المرور[12].

ونحنا نرى أن مضيق هرمز يواجه واقعًا قانونيًا وسياسيًا شديد التعقيد، تتقاطع في مضيق هرمز الاعتبارات الاستراتيجية مع النصوص القانونية، وتعمل الدول الكبرى على ضمان حرية الملاحة بتنظيم دوريات بحرية، بينما تحاول دول المنطقة توازن بين سيادتها وحركة التجارة، ليظل هذا النظام معلقًا بين القانون والسياسة طالما استمر الاعتماد العالمي على طاقة الخليج.

ثانياً–أهمية مضيق هرمز في الصراع الجيوسياسي والاقتصادي الدولي:

تُظهر سياسة تقليص حركة الملاحة في مضيق هرمز طريقة جديدة للضغط في الصراعات العالمية، وتستهدف التأثير على أمن الطاقة واستقرار أسواق المال. وتقوم إيران بتطبيق هذا الأسلوب بوضع قيود ميدانية تُلزم السفن بالتنسيق المسبق مع قواتها، ما يعزز وجودها ويحول الممر إلى أداة استراتيجية للردع ضد العقوبات والضغط الغربي[13].

في المقابل، يوضح الرد الدولي اتجاهاً استراتيجياً يضبطه القوى الكبرى لحماية خطوط الملاحة في هذه الممرات الحيوية. ويظهر ذلك بوضوح عندما تعزز الولايات المتحدة حضورها العسكري البحري لردع المخاطر وتحقيق استقرار الأسواق، كما تستمر الولايات المتحدة في ترتيب إجراءات لتأمين مواكبة ناقلات النفط عسكرياً عندما تصبح الظروف الميدانية أكثر نضجاً. وفضلاً عن ذلك ، يظهر المضيق– وبصورة مهمة للغاية – في حسابات الأمن القومي والسياسة الدولية. وبناءً على ذلك، غدا مضيق هرمز محوراً

[11]- العكلة ، وسام الدين، (2011)، لنظام القانوني للمضيق الدولي: دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27، العدد 4، جامعة دمشق، سورية، ص:313.

[12]- المرجع نفسه، ص: 323.

[13]- بعباع ،أحمد شكري، (2026)، أمن الطاقة والجيوسياسة البحرية: مضيق هرمز والممرات المائية الدولية في الصراعات المعاصرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة، ص: 123.

أساسياً في التنافس الاستراتيجي العالمي، فقد تجاوز المضيق دوراً كان يقتصر على كونه ورقة ضغط إيرانية، وارتفع إلى ساحة صراع دولي لتأمين إمدادات الطاقة وضمان انسيابية التجارة الكونية، ويأتي ذلك مع تصاعد الأزمة وإعلان طهران تعطيل الحركة الملاحية أمام السفن التجارية، ما أسفر عن شلل شبه تام في عبور ناقلات النفط، وقد تجلت هذه التحولات بوضوح في بنية الصراع الدولي عبر جوانب متعددة نوضحها **وفق الآتي:**

1-الجانب العسكري والامني: يتسم الوضع في مضيق هرمز بالتوتر العسكري الشديد، فإيران بدأت باستخدام التهديدات الميدانية واستهداف السفن، بينما ردت الولايات المتحدة بنشر حاملات الطائرات والمواكبة المسلحة. وبسبب هذا الوضع، تحول مضيق هرمز إلى ساحة لمواجهة غير مباشرة، حيث يتبادل كل طرف رسائل الردع مع الطرف الآخر. ومما لاشك فيه أن هذا التصعيد يزيد من حالة التوتر، ويجعل التأثيرات على أمن الطاقة والتجارة العالمية أكثر خطورة. وفي النهاية، أصبح استقرار مضيق هرمز يمثل تحدياً كبيراً، حيث يتأرجح المشهد بين الخيار العسكري وبين البحث عن حلول دبلوماسية.[14].

2- الجانب السياسي والدبلوماسي: شكّل الصراع الإقليمي في الخليج محطة تفاوض دولية، إذ وظّفت إيران تحكمها بمضيق هرمز كأداة ردع ضد الضغوط الغربية، فيما استخدمت واشنطن حماية خطوط الإمداد وحرية الملاحة ذريعة لتوسيع تحالفاتها العسكرية وتعزيز الردع المشترك مع حلفائها الإقليميين، مما جعل المضيق ساحة لتجاذب النفوذ بين القوتين.[15].

3-الجانب الاقتصادي العالمي: يمثل مضيق هرمز عصباً استراتيجياً يربط الجيوسياسة بالاقتصاد الدولي، حيث تسببت اضطرابات الملاحة فيه بقفزات في أسعار النفط وارتفاع أقساط التأمين وضغوط تضخمية. ولم يعد مجرد ممر تجاري، بل بؤرة صراع تختبر فيها القوى الكبرى قدرتها على احتواء الطموحات الإيرانية،

[14] - السيد، أحمد محمد، (2024)، الأمن البحري في الخليج العربي ومضيق هرمز: التحديات الاستراتيجية والخيارات العسكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، ص 117.

[15] - السيد، أحمد محمد، المرجع السابق، ص: 118.

في مسعى غربي لحماية النظام المالي والأمني العالمي[16]. وفي المقابل، تعكس استراتيجية خنق الممرات البحرية توظيفاً متعمداً للمواقع الاستراتيجية كأداة ضغط في الصراعات الدولية، **تتجلى بما يلي**[17]:

- **الضغط الاقتصادي، والبنية التحتية للطاقة:** يؤدي تعطيل الممرات البحرية الحيوية إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط والغاز، مما يمنح الدول المسيطرة عليها قوة تفاوضية ونفوذاً دبلوماسياً يؤثر في العلاقات الدولية، ويُضعف الاقتصادات المستوردة للطاقة.
- **التوازن الجيوسياسي والنفوذ الدولي:** تُحدث السيطرة على المضايق الاستراتيجية تبدلات في موازين القوى، مما يدفع القوى الكبرى إلى إعادة تموضعها عسكرياً واقتصادياً لحماية خطوط الإمداد ومصالحها في قطاع الطاقة.
- **الأمن البحري والتعاون متعدد الأطراف:** يُعد الأمن البحري أولوية في السياسة الدولية، حيث تدفع التهديدات التي تواجه طرق نقل البضائع الدول الكبرى والمنتجة للطاقة إلى تعزيز التنسيق السياسي والعسكري لحماية التجارة. ويكشف تركز التجارة في ممرات بحرية محدودة هشاشة النظام الدولي، مما يدفع إلى إعادة النظر في استراتيجيات الأمن العالمي عند حدوث اضطرابات سياسية.

المطلب الثاني

أبعاد تعطل الملاحة في مضيق هرمز إقليمياً وعالمياً

يمر عبر مضيق هرمز خمس إمدادات النفط والغاز العالمية تقريباً، لذا فإن أي تعطيل للملاحة فيه سيُحدث أزمة اقتصادية عالمية وموجة غلاء تضر بالأسواق والدول.

أولاً–الصراع على مضيق هرمز وتداعيات إغلاقه:

لا يمكن اعتبار مضيق هرمز ممراً بحرياً عادياً، بل العصب الرئيسي لطاقة العالم، ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية والعسكرية، فإن إغلاقه سيُدخل العالم في أزمة اقتصادية حادة، وقفزات هائلة في أسعار الطاقة، وانفجار أمني واسع النطاق.

[16]- الياسين، عبد القادر، (2025)، الموقع الاستراتيجي لمضيق هرمز وأثره في الاقتصاد العالمي، دار القلم العربي، بغداد، العراق ، ص :49.

[17] - الأنصاري، محمد عبد العال ، (2023)، أمن الخليج العربي: دراسة في تأثير الصراعات الإقليمية والدولية على خطوط التجارة والطاقة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.، ص: 114-118.

1- التداعيات الأمنية والاقتصادية لأزمة المضيق على الاستقرار الإقليمي في الخليج والعراق:

تعتبر دول الخليج مركز أمن الطاقة العالمي وذلك لاعتماد الأسواق العالمية على نفطها وغازها، ويبرز مضيق هرمز كممر بحري حيوي لتصدير هذه الموارد نحو آسيا وأوروبا، إذ يعبر منه 93% من صادرات النفط الخام من المنطقة، وهو ما يمثل 40% من إجمالي إمدادات النفط في العالم. لذلك يُعتبر هذا الممر البحري ضروريًا لكبرى الدول المستوردة، مثل اليابان التي تجلب 35% من نفطها عبر المضيق، وهو ما يغطي 85% من احتياجاتها. كما يعتمد عليه كوريا والولايات المتحدة، كل منهما بنسبة 14%، بالإضافة إلى الهند التي تستخدم 12%، والصين ومصر بـ 8% لكل منهما. إضافة إلى ذلك، تتأثر دول أوروبية وآسيوية أخرى به. لذلك، أصبح مضيق هرمز شريانًا حيويًا ووسيلة للتأثير الجيوسياسي، ويزداد الضغط الدولي لضمان استقراره كلما زادت التوترات في المنطقة.[18]، لذلك أصبح مضيق هرمز أداة نفوذ جيوسياسي لدول الخليج، فكلما زادت تهديدات الملاحة، ازداد الضغط الدولي لضمان استقرار الإمدادات، مما يعزز وزنها الاستراتيجي. وفي هذا السياق، يُعالج هذا البحث تداعيات إغلاقه على الخليج العربي عبر بُعدين رئيسيين هما: البعد الأمني و البعد الاقتصادي نبرزهما وفق الآتي:

- **البعد الأمني:** كشفت أزمات مضيق هرمز هشاشة الأمن البحري، إذ يمكن لتهديدات غير تقليدية (ألغام، مسيرات، زوارق) أن تعطيل الملاحة فيه. فقد تكدست أكثر من 1000 ناقلة نفط في الخليج خلال الأزمة الأخيرة بانتظار العبور[19].

ولمواجهة كل هذه الصعوبات، بدأت دول الخليج في تقوية جيوشها البحرية وزيادة التعاون الأمني مع الدول الكبرى. فالمملكة العربية السعودية قامت بتقوية دور قواعدها البحرية في الخليج والبحر الأحمر، بينما ركزت الإمارات على تطوير أنظمة مراقبة البحار وحماية الموانئ المهمة مثل ميناء الفجيرة، الذي أصبح اليوم من أهم الأماكن لتخزين وتصدير النفط بعيداً عن المضيق، وتحاول هذه الدول أيضاً أن تكون جزءاً من اتفاقيات أمنية عالمية هدفها حماية حركة السفن في الخليج، وهذا يوضح أن هذه الدول تدرك تماماً أن أمن الطاقة في المنطقة ليس مجرد شأن داخلي، بل هو جزء أساسي من أمن العالم كله.

[18] - تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) عامي (2025-2026)، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية.

[19] - خليفة، إبراهيم محمد ، (2026)، تداعيات التوترات العسكرية في الخليج العربي على أمن الملاحة في مضيق هرمز، مركز بيروت للدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، ص: 114-118.

- **البعد الاقتصادي:** يبين الواقع أنه إذا تعطلت الملاحة في مضيق هرمز، فإن تكلفة النقل والتأمين سترتفع، وسيتأثر سعر النفط بشكل واضح. ففي أزمة مضيق هرمز الأخيرة ، اضطرت السعودية إلى خفض إنتاجها بمليوني برميل يومياً، فبالرغم من أن الإمارات والسعودية قد أنشأتا خطوطاً بديلة مثل حبشان–الفجيرة، والشرقي– الغربي، فإن الطاقة الكلية لهذه الخطوط، والتي تبلغ 4–5 ملايين برميل يومياً، لا تكفي لتعويض عبور مضيق هرمز. لذلك، إذا فأن إغلاق مضيق هرمز لفترة طويلة، سينعكس على أسواق الطاقة التي ستواجه اضطراباً كبيراً[20].

ومن هنا يظهر لنا أن أمن الملاحة في مضيق هرمز، بقدر ما يهم دول الخليج يهم بقية دول العالم، وذلك لأسباب أمنية واقتصادية واضحة. ولذلك لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لأية جهة أن تهدد مصالحه في الخليج العربي.

ورغم أن العراق لا يقع على المضيق، فإن صادراته النفطية (3.3–3.5 مليون برميل يومياً) تمر عبر موانئ البصرة الجنوبية ثم الخليج ومضيق هرمز إلى الأسواق الآسيوية. لذا، فإن استقرار الملاحة في المضيق يُعد عنصراً استراتيجياً للحفاظ على قدرة العراق التصديرية وتمويل اقتصاده، فضلاً عن إنّ اعتماد العراق على منفذ بحري واحد عبر الخليج العربي يجعله مكشوفاً بشدة أمام مخاطر مضيق هرمز[21]، لذلك أصبح أمن المضيق مسألة أمن قومي واستقرار اقتصادي للعراق، وليس مجرد قضية اقتصادية عادية عابرة .وتظهر هذه المسألة بوضوح من خلال شقّين رئيسيين، هما الشق الأمني والشق الاقتصادي [22]:

- **الشق الأمني:** تضع التوترات في مضيق هرمز العراق أمام تحديات مركّبة، إذ تتأثر سلامة صادراته النفطية ليس فقط بأمن المضيق نفسه، بل أيضاً بأمن الممرات البحرية في الخليج العربي والمياه القريبة من موانئ البصرة، فالتصعيد العسكري أو الهجمات على السفن التجارية في الخليج يؤديان إلى تعطيل حركة ناقلات النفط أو ارتفاع تكاليف التأمين البحري، وهو ما ينعكس مباشرة على قدرة العراق على تسويق نفطه في الأسواق العالمية.

[20] - خليفة، إبراهيم محمد، المرجع السابق ، ص: 123- 131.
[21]-- الجبوري ، أحمد. ، (2026) ، أمن الطاقة وعقدة الممر الإجباري: الصادرات النفطية العراقية عبر الخليج ومضيق هرمز ، مجلة اقتصاديات البصرة العدد 21 ، جامعة البصرة ،العراق، ص: 45.
[22] - السراي ، علي (2026) ، الجيوبوليتكا النفطية للعراق: الموانئ الجنوبية ودورها الاستراتيجي في تمويل الموازنة العامة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 9 ، بغداد، العراق ، ص: 112.

- **الشق الاقتصادي** : يشكل النفط (85%) من إيرادات العراق، فأي تعطيل للصادرات عبر مضيق هرمز يُهدد الموازنة والمشاريع التنموية. ورغم محاولات العراق إيجاد بدائل كخط كركوك–جيهان، إلا أن طاقته بقيت محدودة، فضلاً عن أن اعتمادها على مشاريع أخرى كالربط بالبحر الأحمر أو المتوسط لا تزال في مراحل التخطيط وهي أيضاً تواجه عقبات سياسية ومالية، مما يبقي العراق مرهوناً بالمضيق.

2- الآثار المترتبة عن اغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد الآسيوي:

يتوزع العبء الاقتصادي لأزمة مضيق هرمز بشكل غير متساوٍ، حيث تتحمل آسيا النصيب الأكبر، إذ يتجه 84% من النفط و52% من الغاز المسال المار عبر المضيق إلى أسواقها، وتستحوذ أربع اقتصادات كبرى فيها على 75% من النفط و59% من الغاز.[23] ويمكن توضيح ذلك وفقا للآتي:

- **اليابان وكوريا الجنوبية:** تواجه اليابان وكوريا الجنوبية خطراً وجودياً اقتصادياً: الأولى تستورد 1.6 مليون برميل يومياً (95% من نفطها من الشرق الأوسط، 90% عبر هرمز)، وغياب البدائل يضعف الين ويفاقم العجز ويُحدث تضخماً ركودياً. أما كوريا فتمرر 68% من وارداتها (1.7 مليون برميل) عبر المضيق، مما يهدد صناعاتها الثقيلة بأزمة حادة[24].
- **الهند:** يبدو أن الهند تعتمد على النفط في 90٪ من احتياجاتها، وتمرير نصف نفطها (2.6 مليون برميل يومياً) عبر مضيق هرمز، وتستورد 90٪ من غازها المسال عبره أيضاً. فعندما تعطلت الممرات في المضيق، واجهت الهند أزمة طاقة حادة. وفي مواجهة ذلك، زادت الهند إنتاج غاز الطبخ وضخ الكيروسين. وفي نفس الوقت، أطلقت تحذيرات من نفاد المخزون خلال 9 أيام، وسارعت بحراك دبلوماسي مع إيران والغرب لتأمين احتياجاتها، خاصةً وأن الاقتصاد الهندي قد بدأ بالتباطؤ، مع تراجع عملة الروبية لمستوى قياسي وانخفاض توقعات النمو، كما اضطرت المطاعم

[23] Hyun - Lee Soo. (2026). Vulnerability of Core East Asian Economies to Middle - Eastern Energy Disruption: Japan and South Korea as a Case. Asian Energy Economics Journal, Seoul, South Korea, p:112-130

[24] Koyama. Ken .(2026) The Complex and Interwoven Impacts of the “Strait of Hormuz Crisis” on Major Countries. The Institute of Energy Economics, Japan.p:5

وأكشاك الطعام في الهند إلى إيقاف بيع بعض المشروبات والأطعمة الساخنة بسبب غلاء أسعار الغاز وترشيد الاستهلاك.

- **الصين:** رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها بكين لتنويع مصادر الطاقة لديها وتعزيز قطاع السيارات الكهربائية، إلا أن الصين، كأكبر مستورد للنفط في العالم، ما زالت تعاني من خطر كبير، حيث تأتي نصف كميات النفط التي تستوردها من الشرق الأوسط، وتحتاج إلى أكثر من 90% من ما تصدره إيران. ورغم التكهنات بأن العلاقات الدبلوماسية بين بكين وطهران قد توفر بعض الحماية لسفنها، إلا أن بيانات تتبع الحركة أظهرت أن السفن والناقلات الصينية توقفت عن العبور وتحصنت في الخليج خوفًا من مخاطر الهجمات العرضية أو السقوط في فوضى المضيق، ومما لاشك فيه أن هذا التحصين يحد من قدرة الصين على التحرك بحرية أو حماية مصالحها التجارية وتأثيرها في مجريات الحرب، وهو ما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الصيني.
- **باكستان:** بعد أن كانت باكستان على شفا أزمة اقتصادية قبل عامين تقريباً، اضطرّت الدولة في ظل تعطل مضيق هرمز إلى رفع أسعار البنزين، وأغلقت المدارس لمدة أسبوعين، كما خفضت مخصصات الوقود للوزارات إلى النصف، ومنعتها من شراء مكيفات هواء أو أثاث جديد، وأمرت الوزارات أيضاً بوقف تشغيل جزء كبير من مركباتها.
- **تركيا:** تعيش تركيا حالة من عدم الاستقرار الجيوسياسي بسبب أزمة مضيق هرمز، حيث اضطر بنكها المركزي لوقف خفض الفائدة مرتين، وضخ 23 مليار دولار من احتياطياته لدعم الليرة، مما يعيد سيناريو التضخم القديم الذي واجهته تركيا.
- **مصر:** تواجه مصر بسبب أزمة مضيق هرمز ارتفاعاً كبيراً في أسعار الوقود والسلع، وتراجعاً محتملاً في إيرادات قناة السويس والسياحة (التي جلبت 20 مليار دولار العام الماضي)، وازدياد عبء الديون، وتراجع قيمة الجنيه.

ومجمل القول : إن هذا التوزيع غير المتكافئ للضرر الناجم عن تعطل مضيق هرمز يفرز مفارقة استراتيجية، حيث تتحمل الدول الآسيوية الجزء الأكبر من التبعات التضخمية والركودية، مما قد يعقّد مساعي

واشنطن لحشد تحالفات دوليّة للاستقرار بعد انتهاء الصراع، ويزيد من حدّة التوترات السياسية داخل التحالف الغربي.

3- التأثيرات الاقتصادية لاغلاق مضيق هرمز على أوروبا:

تعتمد أوروبا على الغاز القطري، وهو يشكل 15% من واردات الغاز المسال، وتستورده عبر مضيق هرمز. ولذلك فإن انخفاض مخزون الغاز في أوروبا إلى 30%، ومخزون ألمانيا إلى 21.6%، نتيجة تعطيل الامدادات عبر هرمز قد يُشعل المنافسة مع آسيا، ويمنع تعبئة المخازن شتاءً، ويرفع التضخم ويُضعف النمو. وتتوقع أكسفورد إيكونوميكس ارتفاع تضخم اليورو 0.3–0.5 نقطة إلى 2.3% عام 2026، ويُقدّر غولدمان ساكس أن غلاء الطاقة سيخفض النمو 0.1–0.2 نقطة مئوية. وفي سيناريوهات حادة، قد يصل النفط إلى 100 دولار والغاز 100 يورو، ليرتفع التضخم 3.6 نقاط مئوية أواخر 2026.[25]، ويتوقع البنك المركزي الأوروبي رفع الفائدة 25 نقطة أساس في النصف الثاني من 2026 ضمن السيناريو السلبي الحاد، وذلك في حال تسببت أسعار الطاقة بضغوط تضخمية ثانوية قوية. وللزيادة في التوضيح نبين فيما يلي تأثير اغلاق مضيق هرمو على اوروبا وفق **التالي**[26] :

- **مجموعة السبع بمجملها** : تعيد أي أزمة طاقة جديدة في أوروبا القلق من الاعتماد على الخارج، ومع تعطل مضيق هرمز، يواجه الاقتصاد مخاطر عودة التضخم ورفع الفائدة، مما يخفض النشاط التجاري ويُبطئ النمو.
- **إلمانيا:** تعتمد إلمانيا وبشكل كبير على الصناعة والتصدير، ولذلك تشعر بتأثير كبير من تعطيل مضيق هرمز وارتفاع تكاليف الطاقة، ورغم أن مؤشرات الصناعة تتحسن وبعجلة برنامج تحفيزي، إلا أن قدرة البلاد على تقديم دعم إضافي تبقى محدودة، مما بسبب عجزاً متوقعاً يمكن أن تواجهه الميزانية.
- **إيطاليا:** تتمتع إيطاليا بقطاع صناعي هائل، وتعتمد على النفط والغاز لتلبية معظم الاحتياجات الطاقيّة، مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، الأمر الذي يجعلها أكثر تأثراً بإغلاق مضيق هرمز.

[25]- فياض ، جلال، (2026)، "أزمة الطاقة الأوروبية وانعكاساتها على الأسواق المالية ومعدلات التضخم: قراءة في سيناريوهات 2026، مركز الدراسات الاقتصادية العربية المعاصرة، بيروت ، لبنان، ص: 45-47

[26] - فياض ، جلال، المرجع السابق، ص: 48-52.

- **بريطانيا:** تعتمد هذه الدولة على محطات الغاز في توليد الكهرباء أكثر من باقي دول أوروبا الكبرى. وبما أن سعر الغاز يحدد عادة سعر الكهرباء، فقد ارتفعت أسعار الكهرباء بوتيرة أسرع من النفط منذ بداية أزمة مضيق هرمز. ورغم أن تحديد سقف للأسعار قد يخفف التضخم، إلا أن تحديد سقف قد يرفع الفائدة ويزيد تكاليف الاقتراض وتجد صعوبة في دعم الأسر والشركات بسبب أزمات المالية والسندات.

4- التأثيرات الاقتصادية لاغلاق مضيق هرمز عالميًا:

تراجعت حركة السفن بمضيق هرمز أكثر من(85) % في أوائل آذار 2026 مقارنة بالعام الماضي، مع تعطل خمس رحلات لنظام التعقب، مما تسبب بأزمة شحن عالمية وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، وازدحام في شبكة التجارة الدولية مع تعطل مراكز الخدمات اللوجستية، وسط توقعات بتفاقم الأزمة، وفي هذا السياق، يمكننا أن نوضح أبرز التداعيات التي يخلفها اغلاق مضيق هرمز على المستوى العالمي والتي تتركز في عدة جوانب **منها:**

- **ارتفاع أسعار الطاقة:** تعد أسواق الطاقة أكثر تأثراً بالتوترات الإقليمية، إذ ينقل مضيق هرمز 20% من إمدادات الطاقة العالمية، وقد تسببت الهجمات التي استخدمت المسيرات والصواريخ على منشآت الطاقة في زيادة عدم اليقين وارتفاع الأسعار عالميا.

وفي ظلّ استمرار الحرب، انخفض متوسط عبور السفن بمضيق هرمز من 84 إلى أقل من 10 سفن يومياً (انهيار 90%)، مما دفع كبرى شركات الشحن (MSC، Maersk، CMA CGM، Hapag-Lloyd، Cosco) إلى إيقاف رحلاتها والتحول إلى مناطق آمنة. وقد أدى التوقف شبه التام للملاحة إلى تجميد 14–17 مليون برميل يومياً من الإمدادات، وامتلاء صهاريج التخزين في الخليج، مما أجبر المنتجين على تخفيضات قسرية في الإنتاج (لا تقل عن 10 ملايين برميل يومياً وفق وكالة الطاقة الدولية)، مع احتمال إغلاق حقول كبرى إذا استمر اختناق التخزين[27].

[27] - المرسومي، عماد مؤيد (2026)، أزمة مضيق هرمز والمخاطر الجيوسياسية وخريطة الطاقة البديلة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ص:45.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي المُسال، فقد أعلنت منشآت التصدير القطريّة، التي تورد حوالي (22) % منه عبر المضيق (بطاقة تبلغ 81 مليون طن سنوياً)، حالة "القوة القاهرة" ، وذلك نتيجة لعجزها عن الوفاء بالتزاماتها. و قد أوقع هذا الإعلان ضربة على أمن الطاقة في أوروبا وآسيا، فاضطرت بعض الدول إلى البحث عن مسارات بديلة، كما اضطر منتجو الغاز إلى إيقاف مصافي التكرير، لأن التخزين امتلأ وتوقف التصدير. وقد انعكست هذه التطورات سريعًا على الأسواق ، فقد ارتفعت أسعار النفط بالفعل، حيث بلغت عقود الخام الأمريكي الآجلة نحو (90) دولارًا للبرميل، في حين اقترب خام برنت من مستوى (95) دولارًا خلال التداولات، وهو أعلى مستوى يسجله منذ ما يقارب عامين، كما سجل الغاز الطبيعي المسال أعلى مستوى منذ ثلاث سنوات ، ويمكن أن تكون هذه الارتفاعات مجرد بداية موجة أكبر إذا استمرت الحرب وأبقت على اضطراب الإمدادات من منطقة الخليج، ، ويرى عدد من المحللين أنه في حال استمرار الصراع وتصاعد حدته، قد تتجاوز أسعار النفط حاجز(100) دولار للبرميل، خاصة في ظل المواقف السياسية المتشددة، مثل تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنه لن يقبل بأقل من "استسلام غير مشروط"[28].

- **تصاعد مخاطر شح الأسمدة وتهديد الأمن الغذائي:** إنّ ارتفاع أسعار الطاقة يهدد الأمن الغذائي، فالغاز الطبيعي يدخل في صناعة الأسمدة، وثلث تجارتها تمر عبر مضيق هرمز، وقد أدت التكاليف المرتفعة لخفض الإنتاج ورفع الأسعار، مما ينذر بأزمات غذائية وإنسانية حادة في الدول النامية[29].
- **أعباء اقتصاديّة ولوجستيّة كبيرة:** واجهت دول الخليج خسائر يومية وصلت إلى إلى 745 مليون دولار نتيجة إغلاق مضيق هرمز، و تُتجسد هذه الخسائر في تراجع مبيعات النفط والغاز، مع انخفاض في أسواق الأسهم تراوح بين 15 و35 بالمئة، مما أثار القلق بين المستثمرين. وقد شهد النمو في الإمارات وقطر تباطؤًا واضحًا، وأثر ذلك وبشكل كبير على قطاعي السياحة والطيران.[30]، وقد كان لقطاع التأمين البحري دور كبير في ظل تعطل المضيق، حيث ارتفعت تكاليف تأمين السفن بشكل ملحوظ. ففي السابق كانت العلاوات تتراوح بين 0.15% و0.25% من قيمة السفينة، لكنها ارتفعت

[28] - المرسومي، عماد مؤيد، المرجع السابق ، ص:47.

[29]- المرجع نفسه ، ص:49.

[30] - الملا، خالد بن أحمد (2025)، صدمات الإمداد وتأثير الحصار البحري على الأسواق المالية الإقليمية ومعدلات النمو في دول مجلس التعاون"، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والمالية، العدد 19 ،جامعة الكويت، الكويت، ص: 112- 126.

فجأة إلى 1%، ثم إلى 7.5%، وتتجه نحو 10% للسفن التي تُصنف على أنها ذات مخاطر عالية، وهذه النسبة أعلى بكثير مما سُجل خلال "حرب الناقلات" في الثمانينيات، حيث وصلت إلى 5%[31]. كما تسببت أزمة مضيق هرمز في ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، حيث بلغت الرسوم الإضافية 14 مليون دولار لرحلة واحدة، وتوقفت شركات التأمين الكبرى عن تغطية مخاطر الحرب، مما سبب خسائر تتجاوز 5 مليارات دولار. واضطرت السفن لتغيير مسارها عبر رأس الرجاء الصالح، ما أضاف 4000 ميل بحري و10 أيام للرحلة، ورفع استهلاك الوقود والانبعاثات، كما امتدت الأزمة إلى الشحن الجوي، فتوقف 20% من سعة الشحن الجوي العالمي وارتفعت التكاليف 45%. كما تهدد الأزمة الأمن الغذائي، إذ يمر عبر المضيق 13% من تجارة الأسمدة والمواد الكيميائية العالمية، مما يمس القطاع الزراعي في العديد من الدول[32].

- **ارتفاع فواتير التأمين:** تسبّب صدمة التأمين تأثيرًا إضافيًا على الشحن، حيث ستزيد شركات التأمين تكاليف تغطية مخاطر الحرب بالنسبة للسفن التي تمر في الخليج ومضيق هرمز بنسبة تصل إلى 50 في المئة، لتزيد من 0.2 في المئة إلى حوالي 0.375 في المئة من قيمة السفينة، ما يعني ارتفاع تكلفة التأمين لسفينة تبلغ قيمتها 100 مليون دولار من 250 ألف دولار إلى 375 ألف دولار لكل رحلة[33].
- **ركود تضخمي** : أدى إغلاق مضيق هرمز إلى صدمة سعرية فورية، حيث تجاوز خام برنت 100 دولار للبرميل مع توقعات ببلوغ 150 دولاراً (وقد يصل إلى 300 دولار في حال تدمير منشآت كبرى)، بينما قفز الغاز الأوروبي (TTF) بنسبة 180%، مما يهدد الصناعات الأوروبية بأزمة غير مسبوقة ويعرقل سياسات البنوك المركزية[34].

[31]- عبد العال ،محمد (2026)، التداعيات الجيوسياسية واقتصاديات الطاقة: كلفة الإغلاق الملاحي لمضيق هرمز على مسارات التصدير الخليجية"، مجلة الدراسات الإقليمية والاستراتيجية، العدد 121، مركز عجمان للدراسات، الإمارات الربية المتحدة، ص: 41-51.

[32]- المرجع نفسه، ص: 45-65.

[33] - لعجلة، صلاح الدين مازن (2026)، القيد التجاري لنقطة الاختناق: التأمين وأمن الخليج بعد صدمة مضيق هرمز، وحدة الدراسات الاقتصادية، معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة ، ص:14.

[34] - الرفاعي، محمد إبراهيم ضاحي ، (2026)، التداعيات الاقتصادية لإغلاق مضيق هرمز والصدمة العالمية الناتجة عن الحرب المفروضة على إيران، مركز الدراسات الاستراتيجية والطاقة، المنامة ، البحرين، ص:4.

وقد أفاد صندوق النقد الدولي أن أي ارتفاع في أسعار النفط بمعدل 1% يقلل الناتج العالمي بين صفر ونصف بالمئة ويزيد التضخم أربع أضعاف. ووفقاً لـ Oxford Economics إن ثبات النفط عند مئة وأربعين دولارًا لشهرين يكفي لإدخال أوروبا واليابان وبريطانيا في ركود، ما يضع البنوك المركزية أمام معضلة خفض الفائدة لتحفيز النمو أم إبقائها مرتفعة لكبح التضخم، ما يعيق الاستثمارات ويعرض الأسواق الناشئة لخطر عجز الديون[35].

ثانياً-أمن الملاحة في مضيق هرمز من منظور الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية:

مع زيادة اعتماد العالم على الشحن البحري للوقود والبضائع، أصبحت مضيق هرمز مركزًا مهمًا في السياسة العالمية. هذا جعل المضيق نقطة للصراعات في المنطقة والنزاعات بين الدول. لذلك، حماية مضيق هرمز أصبحت مهمة جدًا، لأنها تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي والعلاقات بين الدول.

1- استراتيجيات القوى الدولية الكبرى تجاه أمن الملاحة في مضيق هرمز:

عكست إدارة القوى الكبرى لأزمة إغلاق مضيق هرمز توازناً دقيقاً بين حماية مصالحها الاستراتيجية وتجنب الانخراط العسكري المباشر، مما يؤكد مكانة المضيق بوصفه محوراً حيوياً للتوازن الجيوسياسي العالمي، وتتلخص مواقف هذه الفواعل **بما يلي:**

- **الصين:** تركز الصين في استراتيجيتها على الأمن الاقتصادي والتنويع الاستراتيجي بعيد المدى. أنا أرى أن الصين، بصفتها أكبر مستهلك للنفط الخليجي، سياسة اقتصادية ودبلوماسية لتأمين إمدادات الطاقة وتجنب المواجهة العسكرية المباشرة مع إيران، و تعتمد هذه السياسة على تقليل الاعتماد على مضيق هرمز من خلال عدة مسارات. **أهمها[36]:**

- تنويع طرق الإمداد : وذلك من خلال التوسع في مشاريع خطوط الأنابيب عبر باكستان ودول آسيا الوسطى لتجاوز الاختناقات البحرية.

[35] - المرجع نفسه، ص 16.

[36] - الشاهر، شاهر، (2026)، لتحديات والخيارات الاستراتيجية للصين في تأمين إمدادات الطاقة وسط أزمة مضيق هرمز، مركز الدراسات الآسيوية المعاصرة، لبنان ، بيروت ، ص: 41.

- تطوير البنى التحتية الاستراتيجية : وذلك لتعزيز الاستثمار موانئ استراتيجية مثل ميناء غوادار لتأمين بدائل لاستقبال الشحنات عند الضرورة.
- تنويع مصادر الطاقة : وذلك من خلال توسيع الواردات من روسيا وإفريقيا لتخفيف الضغط على النفط الخليجي.

وتضمن هذه الاستراتيجية الحفاظ على علاقات متوازنة مع كافة أطراف المنطقة دون الانخراط في أية تحالفات عسكرية.

- **الاتحاد الاوربي:** يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيق توازن بين حرية الملاحة واستقرار التجارة دون استخدام القوة، وذلك عبر قيادة جهود دبلوماسية لفتح حوار بين واشنطن وطهران، ودعم عمليات المراقبة البحرية كبرنامج ESCAPE بالتنسيق مع دول الخليج، معتمداً بذلك على الدبلوماسية متعددة الأطراف لضمان الاستقرار القانوني وحماية الملاحة.
- **روسيا:** تبنت روسيا استراتيجية مزدوجة: استفادت من ارتفاع أسعار النفط والغاز عبر زيادة مبيعات شركاتها (روسنفت، غازبروم) وإعادة توجيه الصادرات نحو الصين والهند، وفي الوقت نفسه حافظت على دور الوسيط في التهدئة بين إيران والولايات المتحدة لتجنب تصعيد يزعزع استقرار الأسواق. وهكذا، حوّلت أزمة مضيق هرمز إلى فرصة لتحقيق أرباح غير مسبوقة وتعزيز نفوذها الجيوسياسي في آسيا وأوروبا، مما يجعلها لاعباً محورياً في إدارة أزمات الطاقة العالمية مستقبلاً. [37].

وبناءً على ما سبق، نجد أنه رغم اختلاف الاستراتيجيات، تتفق القوى الكبرى (الصين، الاتحاد الأوروبي، روسيا) على الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز، الذي بات مؤشراً للصراعات الدولية وممراً لتوازن القوى، لا مجرد عبور للطاقة. إلا أن هذه الأهمية تتطلب تبنى استراتيجيات مرنة تشمل تعزيز البدائل اللوجستية وحماية خطوط الملاحة.

[37] - الرفاعي ،محمود حسن ،(2026)، نفوذ الدبلوماسية النفطية الروسية ودور شركات الطاقة الكبرى (روسنفت وغازبروم) في إعادة تشكيل التوا زنات الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص: 112-123.

2 – سيناريوهات قواعد الاشتباك ومستقبل أمن الملاحة في مضيق هرمز:

يبتكر مستقبل أمان مضيق هرمز صيغة مختلطة، تجمع بين تنسيق عملي بسيط لحماية الملاحة ومنع الحوادث، مع الاستمرار في التنافس الاستراتيجي، مما يخلق فصلًا بين إدارة الأمان المؤقتة وإنهاء الصراع الجيوسياسي الأوسع ، حيث سيبقى المضيق في وضع متوازن، يجمع بين التعاون الحذر والتنافس، وستعتمد قواعد الاشتباك على ثلاثة مسارات محتملة تتفاعل مع التوترات الحالية، وهذه السيناريوهات **هي** :

- **سيناريو التصعيد العسكري المتسارع:** ربما تتصاعد المخاطر الجيوسياسية والعسكرية في مضيق هرمز بشكل حاد نتيجة المواجهة الإقليمية والدولية الراهنة، مما يؤدي إلى تراجع كبير في حركة الملاحة البحرية، وتنذر المؤشرات الحالية باحتمال استمرار تحول الممر إلى ساحة اشتباك مباشر، حيث تلجأ أو تستمر ايران بتعطيل الملاحة، بينما ترد واشنطن بتعزيز حضورها العسكري، مما يضاعف التهديدات الأمنية لأمن الطاقة والتجارة العالمية.
- **سيناريو إدارة الصراع المنهك:** تشير المؤشرات إلى استبعاد مواجهة شاملة بفعل التباينات الغربية وجهود التهدئة، مع بقاء مضيق هرمز في حالة "اللاحرب واللاسلم"، مع ردود أميركية منضبطة ومساعٍ لتأمين الملاحة، مما يبقيه أداة ضغط ضمن قواعد اشتباك متحركة دون انزلاق لانفجار شامل[38].
- **سيناريو التسوية السياسية التوسعية:** رغم حدة التوترات والضغوط الدولية والاقتصادية المتزايدة، وخاصة من قوى كبرى مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمات متعددة الأطراف، ، يبقى خيار تراجع التوتر العسكري والتوجه نحو التسوية التفاوضية قائماً، إذ إن نجاح هذه الجهود قد يحقق إحلال السيطرة المشتركة و تهدئة الوضع وتأمين الملاحة التجارية وفتح آفاق دبلوماسية تتعلق بتفاهمات محتملة حول الملف النووي الإيراني.

3– المسارات البديلة لمضيق هرمز (بدائل محدودة):

تُظهر الإحصائيات أن قدرة خطوط أنابيب بديلة في السعودية والإمارات لا تتجاوز 3.5 ملايين برميل يومياً، أي حوالي 16 إلى 17% فقط من حجم تصدير النفط الخليجي عبر مضيق هرمز، والذي يتجاوز 20 مليون برميل يومياً، وهذا يعني أن أي توقف عن العمل في المضيق سيؤدي إلى انقطاع شبه كامل

[38] - الغيلاني ، عبد الله، (2026) ، لجغرافيا حارسة المضيق: استراتيجيات الردع والتحكم في الممر المائي الهرمزي، مجلة دراسات استراتيجية، المجلد (14)، العدد (2)، مركز الدراسات والبحوث المتقدمة، الكويت، ص: 45- 62.

للنفط الخليجي عن ممرات التصدير. وبالتالي، فالأزمة ليست مجرد عطل مؤقت، بل ستتحول إلى مشكلة مزمنة لا تستطيع البنية التحتية الحالية التعامل معها، هذه الوضعية ستنعكس سلباً على المنتجين والمستهلكين على حد سواء[39].

وفضلاً عن ذلك ، يحتاج التشغيل الأقصى للبدائل إلى أسبوعين أو شهر من التعديلات، الأمر الذي سيخلق فجوة في الإمداد وخاصة في البداية. كما أن التشغيل الأقصى للبدائل يزيد من احتمالات الأعطال الفنية ويضاعف متطلبات الصيانة، الأمر الذي يقلل من استدامتها. ولذلك حتى البدائل الجزئية تبقى محدودة في الوقت والكمية عندما تحاول امتصاص صدمة توقف هرمز، وهذا يجعل السوق أكثر حساسية لأي تعطيل فعلي، وتحسباً ليوم قد يتعطل فيه مضيق هرمز ، فقد طوّرت بعض دول الخليج (كالسعودية والإمارات) بعض البدائل لتقليل الاعتماد على مضيق هرمز، وشملت ذلك تشغيل خط أنابيب "شرق–غرب" السعودي بطاقة (بترولاين) ، وربط حقول الإمارات البرية بميناء الفجيرة على خليج عمان لتقليل الاعتماد على المضيق.

ويمثل كل من خط أنابيب "شرق–غرب" السعودي (طاقة 5–7 ملايين برميل يومياً) ، وخط "حبشان–الفجيرة" الإماراتي (1.8 مليون برميل) بدائل استراتيجية لتجاوز مضيق هرمز، حيث يسمحان بتصدير النفط عبر البحر الأحمر وخليج عُمان مباشرة، دون المرور بالمضيق، مما يعزز مرونة الإمدادات الخليجية[40].

وعلى الرغم من هذه الجهود، تبقى القدرة على تجاوز هرمز محدودة. فحتى لو عملت هذه الأنابيب بأقصى طاقتها، لن تستطيع نقل سوى جزء من نحو 20 مليون برميل يوميا التي تمر عادة عبر المضيق. وتقدّر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن التصدير عبر البدائل لن يتجاوز 2.6 مليون برميل يومياً في حال تعطل الملاحة.

[39] - العتيبي ، محمد عبد العزيز، (2026)، أمن الطاقة الخليجي ومضيق هرمز: قراءة في كفاءة ومحدودية مسارات النقل البديلة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والمالية، مركز الخليج للأبحاث، العدد 42 ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 114-115.

[40] - العتيبي، محمد عبد العزيز المرجع السابق ، ص: 116-118.

النتائج والتوصيات:

أثبتت أزمة مضيق هرمز أن هذا الممر لم يعد مجرد قناة لنقل الطاقة، بل أصبح عنصراً جوهرياً في التوازن الجيوسياسي العالمي، حيث يكشف أي اضطراب فيه هشاشة الدول المستوردة للطاقة، ويبرز دور التخطيط الاستراتيجي طويل المدى في مواجهة الأزمات. ومن هذا المنطلق، تبرز الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي، وتنويع مسارات الإمداد، واستحداث آليات قانونية وأمنية تحمي الملاحة البحرية وتحد من توظيف المضائق كأدوات ضغط في الصراعات الدولي.

أولاً–النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يمثل مضيق هرمز ممراً حيوياً للاقتصاد العالمي، حيث تمر عبره كميات ضخمة من النفط والغاز، مما يجعله ركيزة أساسية لأمن الطاقة.

2- تؤدي الأزمات في الخليج إلى اضطرابات ملاحية ترفع أسعار الطاقة وتزعزع الاستقرار الاقتصادي العالمي.

3- تُعد استراتيجية إغلاق المضائق أداة ضغط مؤثرة في الصراعات الدولية، لتأثيرها المباشر على اقتصاد الدول وقراراتها السياسية.

4- تعتمد دول الخليج والعراق شبه كلي على تصدير النفط عبر المضيق، مما يجعل استقرارها المالي مهدداً بأي توقف للملاحة.

5- تتباين استراتيجيات القوى الكبرى بين تنويع مصادر الطاقة، والدبلوماسية، والمكاسب المالية.

6- تُعد أزمة المضيق متجذرة بسبب تضارب مصالح القوى الفاعلة في الشرق الأوسط.

7- تبقى البدائل الحالية محدودة وغير كافية، مما يجعل المضيق شرياناً لا غنى عنه.

8- توظف إيران المضيق كأداة ردع لمواجهة الضغوط الغربية.

9- تعزز الولايات المتحدة وحلفاؤها جاهزيتهم العسكرية لحماية الملاحة وتدفق الطاقة.

10- تكثف أوروبا دورياتها البحرية دون صدام مباشر مع إيران.

11- تسعى روسيا والصين لتعزيز نفوذهما البحري تدريجياً عبر تدريبات وتفاهمات محدودة، دون مواجهة الغرب.

ثانياً- التوصيات:

استنادًا إلى نتائج الدراسة ، يمكن اقتراح جملة من التوصيات على المستويات الإقليمية والدولية والمؤسسية، على **النحو الآتي** :

1- على المستوى الإقليمي:

- وضع أطر عمل إقليمية مستدامة بين الدول المشاطئة لتعزيز الثقة وتوحيد الجهود الأمنية والاقتصادية.
- توسيع خيارات طرق نقل الطاقة والتجارة لفك الارتباط بممر وحيد، لتقليل المخاطر السياسية والجغرافية.
- تطوير التعاون البحري الإقليمي عبر مناورات عسكرية مشتركة، واتفاقيات فنية، وتبادل البيانات الأمنية.
- تفعيل الدبلوماسية الوقائية في معالجة الأزمات البحرية من خلال حوار إقليمي يضم الدول المشاطئة والقوى الفاعلة.

2-على المستوى الدولي:

- تعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية فهي من أهم الجهات التي يمكن الاعتماد عليها لضمان الالتزام باتفاقية قانون البحار لعام 1982.
- وضع قواعد وأسس وضوابط جديدة على مستوى الدول لضمان المرور الآمن في المضائق الحساسة، مع احترام سيادة الدولة التي تتبع لها هذه الأمواج.
- توحيد الجهود الإقليمية والدولية لتصميم خطة عمل شاملة تهدف إلى مواجهة التحديات التي تهدد الممرات المائية.
- بتعزيز التعاون الدولي في إدارة الفضاء البحري، وبناء علاقات تعاونية بعيدة عن أي صراعات أو خلافات.
- دمج مبادئ الحفاظ على البيئة في خطط الأمن البحري، من أجل حماية النظم البيئية والحد من التلوث الذي قد يؤثر على البحار.
- استخدام دبلوماسية قوية من خلال الأمم المتحدة لدعم الوساطة وتقديم حلول منصفة، وبناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

3-على المستوى التنظيمي والتقني:

- اعتماد وسيلة مبتكرة لتحسين نظام الرقابة البحري، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والأقمار الصناعية، بهدف مراقبة السفن وتحسين فرص التحذير المبكر.
- تقوية وتعزيز التعاون والترابط بين الدول وذلك من خلال إنشاء مراكز إقليمية تُعنى بمشاركة معلومات تتعلق بالأمن والبيئة والملاحة في البحر.
- تطوير وتكثيف الأبحاث المتعلقة بعلم الجيوبوليتيك البحري، وذلك لتقديم معلومات دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات ووضع استراتيجيات مستقبلية تعتمد على معايير علمية وعملية.
- وضع هيكل تنظيمي متكامل يُشرف على إدارة الممرات البحرية، ويجمع بين الأمن والاقتصاد والبيئة والطاقة في إطار واحد يهدف إلى تحسين الكفاءة وتحقيق التوازن بين هذه الجوانب.

المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1- الكتب:

- **الأنصاري.**، محمد عبد العال ، (2023)، **أمن الخليج العربي: دراسة في تأثير الصراعات الإقليمية والدولية على خطوط التجارة والطاقة**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

- **الرفاعي**، محمد إبراهيم ضاحي ،(2026)، **التداعيات الاقتصادية لإغلاق مضيق هرمز والصدمة العالمية الناتجة عن الحرب المفروضة على إيران**، مركز الدراسات الاستراتيجية والطاقة، المنامة، البحرين.

- **الرفاعي**، محمود حسن، (2026)، **نفوذ الدبلوماسية النفطية الروسية ودور شركات الطاقة الكبرى (روسنفت وغازبروم) في إعادة تشكيل التوازنات الدولية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- **السيد**، أحمد محمد، (2024)، **الأمن البحري في الخليج العربي ومضيق هرمز: التحديات الاستراتيجية والخيارات العسكرية**، مركز دراسات الوحدة العربية. ، بيروت، لبنان.

- **الشاهر، شاهر، (2026)، لتحديات والخيارات الاستراتيجية للصين في تأمين إمدادات الطاقة وسط أزمة مضيق هرمز**، مركز الدراسات الآسيوية المعاصرة، بيروت، لبنان.

- **الشمري**، فهد بن فهد، (2021)، **السياسة الإيرانية وأمن الملاحة في الخليج العربي: دراسة في الجيوبوليتيك البحري**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.

- **العجلة**، صلاح الدين مازن (2026)، **القيد التجاري لنقطة الاختناق: التأمين وأمن الخليج بعد صدمة مضيق هرمز**، وحدة الدراسات الاقتصادية، معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر .

- **الكتيبي** ، ابتسام ، (2026) ، **مضيق هرمز في الاستراتيجية الإيرانية: مِنْ ممرٍّ للطاقة إلى أداةٍ لإنتاج عدم اليقين**، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

- **المرسومي**، عماد مؤيد (2026)، **أزمة مضيق هرمز والمخاطر الجيوسياسية وخريطة الطاقة البديلة**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت.

- **الياسين**، عبد القادر، (2025)، **الموقع الاستراتيجي لمضيق هرمز وأثره في الاقتصاد العالمي**، دار القلم العربي، بغداد ، العراق.

– **بعباع** ،أحمد شكري ، (2026)، **أمن الطاقة والجيوسياسة البحرية: مضيق هرمز والممرات المائية الدولية في الصراعات المعاصرة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

– **جون**، ألكسندر، (.2024) ، **جغرافيا الطاقة العالمية وأمن الممرات المائية: حالة مضيق هرمز والخليج العربي**، الطبعة الرابعة، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان.

– **خليفة**، إبراهيم محمد، (2026)، **تداعيات التوترات العسكرية في الخليج العربي على أمن الملاحة في مضيق هرمز**، مركز بيروت للدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان.

– **زهران**، جمال ،(2018)، **الجيوبوليتكا واقتصاديات الصراع في الشرق الأوسط**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر .

– **فياض** ، جلال ،(2026)، **أزمة الطاقة الأوروبية وانعكاساتها على الأسواق المالية ومعدلات التضخم: قراءة في سيناريوهات 2026**، مركز الدراسات الاقتصادية العربية المعاصرة، بيروت، لبنان.

2–الدراسات العلمية المحكمة:

– **الجبوري** ، أحمد، (2026) ، **أمن الطاقة وعقدة الممر الإجباري: الصادرات النفطية العراقية عبر الخليج ومضيق هرمز**، مجلة اقتصاديات البصرة العدد 21، جامعة البصرة ،العراق.

– **الدهش**، إبراهيم عبد الله (2025)، **مضيق هرمز كأداة ضغط جيوسياسي وتداعياته على أمن الطاقة العالمي**، مركز بيروت للدراسات الاستراتيجية، العدد 18، السنة السادسة ،الطبعة الأولى، بيروت ،لبنان.

– **السراي**، علي (2026) ، **الجيوبوليتكا النفطية للعراق: الموانئ الجنوبية ودورها الاستراتيجي في تمويل الموازنة العامة**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 9 ، بغداد ، العراق.

– **الشريف**، فاطمة الزهراء، (2023)، **الأهمية الجيوسياسية للمضائق البحرية الاستراتيجية وأثرها على ميزان القوى الدولي: مضيق هرمز كنموذج**، مجلة السياسات الدولية، العدد 230 ،الطبعة الأولى، القاهرة ، مصر.

– **الشيباني**، حواء العجيلي الطاهر، (2024)، **الأهمية الجيوسياسية للمضائق البحرية الاستراتيجية وأثرها على التوازنات الإقليمية والدولية: دراسة حالتي مضيق هرمز وجبل طارق**، مجلة العلوم الشاملة ، المجلد 9 ،العدد 36 ، المعهد العالي للعلوم والتقنية ، رقدالين، ليبيا.

– **العتيبي** ، محمد عبد العزيز ، (2026)، **أمن الطاقة الخليجي ومضيق هرمز : قراءة في كفاءة ومحدودية مسارات النقل البديلة**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والمالية، مركز الخليج للأبحاث، العدد 42 ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

– **العكلة**، وسام الدين، (2011)، **النظام القانوني للمضيق الدولي: دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27، العدد الرابع، جامعة دمشق، سورية.

– **الغيلاني**، عبد الله، (2026) ، **الجغرافيا حارسة المضيق: استراتيجيات الردع والتحكم في الممر المائي الهرمزي**، مجلة دراسات استراتيجية، (14)، العدد (2) ،مركز الدراسات والبحوث المتقدمة، المجلد ،الكويت.

– **القاسمي** ، أحمد بن سعيد (2024)، **الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز في خضم التوترات الأمنية في الشرق الأوسط**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 9، العدد 1 ،الطبعة الأولى، جامعة أدرار، الجزائر.

– **الكرخي**، محمد جاسم (2022)، **الأبعاد الاستراتيجية للتأثير الدولي لمضيق هرمز: دراسة مستقبلية**، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 42، المجلد 4 ،الطبعة الأولى، جامعة بغداد، العراق.

– **الملا** ، خالد بن أحمد (2025)، **صدمات الإمداد وتأثير الحصار البحري على الأسواق المالية الإقليمية ومعدلات النمو في دول مجلس التعاون**، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والمالية، العدد 19، جامعة الكويت، الكويت.

– **عطية**، عبد العاطي محمد ، (2020)، **أمن الخليج العربي وتداعيات التوترات الإقليمية على حركة الملاحة الدولية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ، المجلد 46، العدد 178، جامعة الكويت، الكويت.

– **عبد العال**، محمد (2026)، **التداعيات الجيوسياسية واقتصاديات الطاقة: كلفة الإغلاق الملاحي لمضيق هرمز على مسارات التصدير الخليجية**، مجلة الدراسات الإقليمية والاستراتيجية، العدد 121، مركز عجمان للدراسات، الإمارات الربية المتحدة.

ثانياً–المراجع الاجنبية :

1– **Henderson**. Arthur .(2026). **Energy Security and Geopolitical Conflict: The Strait of Hormuz in Regional Tensions**. Global Policy Review, Vol. 11, No. 1. Washington, D.C., USA

2– **Hyun** – Lee Soo. (2026). **Vulnerability of Core East Asian Economies to Middle Eastern Energy Disruption: Japan and South Korea as a Case**. Asian Energy Economics Journal, Seoul, South Korea, p:112–130

3- **Vance**. Robert H (2026) . **The Geopolitical and Economic Impact of a Strait of Hormuz Blockade on Global Energy and State Alliances**. Journal of Global Security Studies. Vol. 11, Issue 2 . Oxford Academic

4-**Koyama**. Ken .(2026) **The Complex and Interwoven Impacts of the "Strait of Hormuz Crisis" on Major Countries**. The Institute of Energy Economics, Japan.p:5